Al-Farabi Journal of Humanities, Special Issue of the Ninth Scientific Conference
Volume (2) December (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

تطور الأمم المتحدة بقضايا التنمية المستدامة دراسة تاريخية

م.د. وفاء طه رحيم خلف الجامعة العراقية كلية الآداب

The United Nations' Evolution in Sustainable Development Issues: A Historical Study

Prepared by the teacher, Dr
M.D. Wafaa Taha Raheem
Modern and contemporary history/Iraqi University - College of Arts
Wafaa.t.raheem@aliraqia.edu.iq

Abstract

The changes that blew the international environment formed a new challenge against the international Organizations activities especially in its development field. The tends and directions have differed fundamentally in order to face this challenge so as to increase from differences among stages of the world issues and problems transferred state ability as a single confrontation. This differentiate is unstable, conflict and consciousness for describing or defining multi definition & conception which have contained all public life areas. This challenge has concentrated in the greatest task of humanity, that is, countries searching to find foundations of sustainable human development in countries suffering from famine, poverty and defragment as a result of failure of development projects because they have entered conflicts and wars and transferred the ideology to another after their expectation that the ideology or dogma or method or programs would provide them with security, stability, prosperity and progress and free poverty unstable conflicts and struggles. These challenges were not bigger than other challenges that have been found in the third world countries. The last challenge was political economic tensions and social tragedies. Therefore the third world countries witnessed a lot of failure in human cases.The United Nations has found its responsibilities limits towards promote and improve human being so as to transfer all constraints, which has imposed on it in time and conditions. The Organization response was reflected to the public tends has imposed conditions and challenges of the post cold war and the requirement of majority which has been formed by the third world. Also this response has consisted of the framework of review in the development issues and tries to limit conception of development. It had its strategy concerning the understanding of the definition and its own strategy concerning the problems of expansion, which faces the third world countries. To face this problem it analyzed what it had established the past long years in fields of development and influence what is in the UN charter so as to advance towards its responsibility in solving the economic, cultural and social problems and work to improve inflation. It did best in order to solve this problem therefor it hold conferences, and it make enough efforts to develop its development concerning. Keywords: Definition of development United Nations- Islamic and Marxist thought

المقدمة

يعد مصطلح التنمية المستدامة اهم تطور في فكر التنمية الحديث ، فعلى الرغم من ظهور المصطلح خلال العقود الاخيرة من القرن العشرين ، الا ان مفهومها ظهر منذ القرن السادس عشر في الفكر الاسلامي ،وورد استخدام مصطلح التنمية بعد الحرب العالمية الثانية للإشارة الى مشكلات الدول المستقلة حديثاً. ، تعرضت الساحة الدولية لمتغيرات عديدة اعتبرت تحديًا حقيقياً أمام المنظمة الدولية وأنشطتها بصورة عامة ومجالات تفاعلها التنموي بصورة خاصة ،فبعد انتهاء الحرب الباردة اي التنافس الأيديولوجي بين المعسكر الاشتراكي المنهار والمعسكر الرأسمالي الذي أعطى اهتماما خاصاً ببلدان العالم الثالث، وبانتهاء هذا التنافس خفت حدة المنافسة على طرح المنهاج لتحقيق التنمية ، فتعددت الادراكات

والميول تجاه الاستجابة لذلك التحدي لكي تزيد من درجة التشظي والخلاف بين الدول إزاء قضايا ومشكلات عالمية تعدت قدرة الدولة الواحدة. ولم يكن ذلك التباين إلا امتداد لجدلٍ غير متناهٍ، ووعي غير مستقر لوصف أو تحديد أو تعريف مفهوم باتت أبعاده تستوعب مجالات الحياة عامة.ففي إحدى وثائق الأمم المتحدة بمفهوم التنمية في الفكر الغربي أعلنت في عام (١٩٤٧) ان" **الغاية النهائية للحكومات من التنمية هي رفع الرفاه القومي لكل السكان** "ولإيجاد مقومات التنمية البشرية المستدامة لدى بلدانٍ عانت من المجاعة والفقر،واخفاقات المشروع التنموي فيها، ودخلت دوامة الصراعات والنزاعات، وترنحت بين الأيديولوجيات والعقائد والنظريات عسى ان تجد ضالتها بتطبيق نهج أو اكتشاف نمط يؤدي بها إلى مرسى الأمن والاستقرار والرفاهية والتقدم، ويبعدها عن شبح التخلف والفقر والحرمان وعدم الاستقرار والنزاعات والصراعات. ولم يكن ذلك التحدي بإرهاصاته وتداعياته أكبر من تحدٍ آخر كانت ساحته الدول نفسها التي عانت من مآسي الاخفاقات والأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فشهدت فشل الحكومات في توسيع الخيارات أمام البشر لضمان مستقبل آمن للاجيال، وتحللها من مسؤولياتها في إيجاد حياة كريمة لشعوبها.فوجدت الأمم المتحدة حدود مسؤولياتها تجاه إكرام الإنسان وتمكينه تتعدى كل الحدود والقيود ، ولمطالب الأغلبية التي تشكلها شعوب العالم الثالث. غير ان تلك الاستجابة شكلت إطارا لإعادة دراسة قضايا التنمية وتحديد مفهومها من جديد على أساس الموروث الفكري والتطبيقي العالمي. فكان لها منظورها في مجال التعريف بالمفهوم، ورؤيتها تجاه المشكلات التنموية التي جابهت وتجابه اليوم بلدان العالم الثالث.وفي سبيل تطوير اهتمامها التنموي شهدت المنظمة الدولية تعددا في أنشطتها التنموية العالمية والإقليمية، والميدانية والوظيفية إلى درجة التداخل والتشعب والتعقيد، فتعمل من خلال هذه الأنشطة على إيجاد إطار من الطموح والأمل لرسم مفهومها ووضع الأسس العملية لإيجاد توافق للآراء بين بلدان العالم بشأن التنمية، محاولة تجسيد نُهجها الخاص لتحقيق التنمية في بلدان تواقة لها. يتناول البحث اهتمام منظمة الأمم المتحدة بقضايا التنمية المستدامة، معنى مفهوم التنمية؟ وما الدلالة اللغوية والفكرية في الفكر الاسلامي والماركسي والفكر لدى بلدان العالم مع توضيح لاسهامات الأمم المتحدة بقضايا التنمية.

اهمية البحث

تتجلى اهمية البحث في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تشجيع معالجة الحاجات الحقيقية للبشرية، وتدعو الى توجيه الأبحاث للاهتمام بقضايا مصيرية، ولخدمة أهداف السلم وإيجاد السبل لتلافي الحروب والنزاعات، وبناء مجتمع دولي ينعم بالرفاهية. وبالتالي سيكون للبحث إسهام فاعل في دراسات السلم الدولية على المستويات كافة الوطني والإقليمي والدولي تتناسب مع إيجاد عملية تنموية مشتركة تجعل من الإنسان وسيلة وغاية **من خلال دراسة** مفهوم التنمية، واهتمام الامم المتحدة التنموي حيث يسهب في دراسة مفهوم التنمية ودلالاته اللغوية والفكرية، ثم يعرج على واقع التطبيقات التنموية في العالم الثالث واهم أنماطها، التركيز على اهتمام الأمم المتحدة التنموية العالمية من خلال أجهزتها الرئيسة، أو مؤتمرات معنية بقضايا التنمية أو ذات صلة بها.

مشكلة البحث

: يحاول البحث الرد على تساؤلات ترى في الإجابة عليها مسألة ضرورية فرضتها مقتضيات البحث في موضوع التنمية المستدامة كمفهوم التنمية ومعرفة انماطها و البعد العالمي على قضايا التنمية التي باتت مشكلات عالمية متداخلة ومترابطة لا يمكن اجتزاؤها أو تجزئتها، أو التغاضي عن عواقبها الوخيمة، لذلك تتطلب جهدا جماعيا وعالميا لمواجهتها.

اولاً: مفهوم التنمية المستدامة :جاءت اغلب الرؤى ووجهات النظر لمفهوم التنمية لتؤكد على قضية تنموية وبيئية فهي قضية اخلاقية مصيرية ومستقبلية ،وبدا في الظهور في اواسط الثمانينات من القرن العشرين ،وأخذ بعداً عالمياً من خلال جانبه الإنساني ،ويوسع خياراتهم في التمتع بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،وكان الدافع وراء ظهور المفهوم ان عملية النمو في حد ذاتها لا تكفي لتوزيع ثمار التنمية بشكل يتسم بالعدالة ولم تستطع تحسين مستوى معيشة الافراد [١]، لذا نجد ان اهتمام بالعنصر المادي للتنمية قد تر اجع ليحل محله التركيز على العنصر البشري بوصفة هدف التنمية وادارتها .[٢] هذا المفهوم تدركه بوعي والتزام تقارير الامم المتحدة بالتنمية البشرية رغبة منها في إضفاء الوجه الإنساني على العولمة (تقرير ١٩٩٩) وتستهل الألفية الثالثة بحقوق الإنسان (تقرير ٢٠٠٠).[٣]ان مصطلح التنمية لغويا (To develop) في الإنجليزية استخدم بدلالة التحديث (To Modernize) كما استخدم بدلالة التغيير(To change) وبدلالة النمو(To grow) اتسع مفهوم النمو في المجال الاقتصادي ومن ثم السياسي. حيث ظهرت نظريتان تبنتا هذا المفهوم الأولى هي نظرية (مراحل النمو) لرستو الذي أعتمد معدل النمو كمقياس للمستويات المختلفة للمراحل التي مر بها المجتمع الدولي. والثانية نظرية الانتشار أو الأثر الإيجابي للنمو ، وبدلالة التقدم (To progress) مفهوم التقدم ظهر في الدراسات الماركسية والاشتراكية كبديل عن مفهوم النمو أو التنمية والتقدم وقد يعني عملية الانتقال

من مرحلة إلى أخرى بسبب تغيير نمط الإنتاج، لذلك فأن مفهوم التنمية تدل على الازدهار والنمو والتطور جاء من اشتقاق الكلمة في اللغات الأوربية وعلى رأسها الإنجليزية حيث لا يختلف مدلول الفعل (developer) في الفرنسية كثيراً عن الإنجليزية. وهكذا غلب استخدام المصدر من هذا الفعل للدلالة على تطور المستعمرات وأشباه المستعمرات السابقة. فالحالة التي يمكن ان يطلق عليها في العربية (التخلف) تسمى بالإنجليزية البطء في النمو أو النقص فيه (Under Development) بالمقارنة مع البلدان التي جاوزت مرحلة التخلف واكتملت فيها عناصر القوة والاستمرارية .[٤]أما في مجال استخدام كلمة التنمية (Development) فلم تستخدم منذ البداية بدلالتها المعاصرة. واستخدمها كارل ماركس لأول مرة بمعنى التطور الاقتصادي في كتابه (أصل رأس المال) ليجعلها مفتاحا لتفسيره الاقتصادي للتاريخ.[٥]اقتصرت الأدبيات الغربية على الإشارة الى التطور الاقتصادي (Economic Development) أي يكون التغيير الاقتصادي ذاتياً او التقدم الاقتصادي (Economic Progress) منذ عصر (آدم سمث)، وفي القرن التاسع عشر كانت هنالك إشارات إلى مفاهيم (التحديث)أو (التغريب) أو (التصنيع) تتداول في الدول المتخلفة نسبياً عن الدول المتقدمة.[٦]تقوم التنمية المستديمة على مجموعة من الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، والتي يجب الاعتماد عليها عند اعداد أي خطة تنموية ، فيتمحور البعد الاقتصادي للتنمية حول انعكاسات الاقتصاد على البيئة ويعتمد على مبدأ التوازن في استخدام الموارد البشرية والطبيعية والمالية بهدف تلبية الحاجات البشرية الحالية دون التأثير السلبي على الحاجات للأجيال المستقبلية . وتركز الابعاد الاجتماعية للتنمية الى العلاقة الموجودة بين البشر والطبيعة والى النهوض برفاهية الانسان عن طريق التحسين المستمر في سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير الامن واحترام حقوق الانسان ، بينما ركزت البعد البيئي على ضرورة تحقيق التوازن بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بوضع حدود معينة من الاستهلاك والنمو السكاني والاستخدام غير الصحيح للموارد . [٧] ارتبط مفهوم التحديث و النمو الاقتصادي بمفهوم التنمية من جهة، وبمفهوم النهضة من جهة أخرى[٨]. أما الاستخدام الأول لكلمة التنمية (Development) الذي يقترب نسبياً من مفهومها المعاصر ، وتم استخدام مصطلح (تنمية) بعد الحرب العالمية الثانية إشارة الى مشكلات الدول المستقلة حديثاً. وقد جاءت إحدى أولى وثائق الأمم المتحدة بمضمون متقدم عن تلك المجموعة من الكتابات ونظريات النمو التي غص بها الفكر الغربي آنذاك، حيث أعلنت في عام (١٩٤٧) ان" **الغاية النهائية للحكومات من التنمية الاقتصادية هي رفع الرفاه القومي لكل السكان** " .[٩] ولكن بعد الحرب العالمية الثانية تراجع مفهوم التنمية مع مفاهيم ومصطلحات عديدة كانت في أحيان كثيرة تختلط معه حيث كانت تطغى عليها التفسيرات الاقتصادية، وقد أرتبط ذلك بـ(ظهور فرع جديد من الاقتصادات عُرفَ باسم اقتصادات التنمية) . وساد عدم التمييز بين التنمية ومفاهيم أخرى (التنمية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية السياسية، التنمية الشاملة، النمو الاقتصادي).[١٠] اما الجهد الدولي للأمم المتحدة فقد كان في سياق كامل وشامل ،ولاسيما بعد ان اختفت نسبياً المؤثرات السلبية للتنافس (الأيديولوجي) بعد الحرب الباردة، وفشل بلدان العالم الثالث في تطبيقاتها التنموية، و بدأت بإعلان الأمم المتحدة عن (الحق في التنمية) في عام (١٩٨٦) الذي وصف عملية التنمية بأنها :" **عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل للرفاهية لكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**".[١١]لذا بدا هنالك اختلاف بين المفهومين(النمو والتنمية)، فالبعد الاجتماعي اكثر تميزاً من البعد الاقتصادي الذي عنيَ بدرجة التغير الهيكلي في الاقتصاد، حيث كانت التنمية الاقتصادية تتضمن تحولاً هيكلياً في المجالات الاقتصادية وهذا مالا يتطلبه النمو. ومن هنا شدد الاقتصاديون الذين تبنوا هذه التفرقة على ان التغيير الهيكلي يضم جوانب اجتماعية وسياسية وثقافية فضلاً عن العناصر الاقتصادية. لذلك كان للتنمية بعدُ آخراً وهو بعد نوعي لا كمي جعل قياسها على أساس زيادة الناتج الوطني أمرا لا يمكن قبوله. وبهذا المعنى يصف الدكتور علي خليفة الكواري التنمية بأنها :

١) عملية وليست حالة ومن ثم فأنها مستمرة ومتصاعدة .
٢) التنمية عملية مجتمعية تساهم فيها الفئات والقطاعات والجماعات.
٣) عملية واعية وليست عشوائية.
٤) عملية موجهة لإدارة التنمية .
٥) إيجاد تحولات هيكلية وهذا ما يميزها عن عملية النمو الاقتصادي .
٦) بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية .
٧) تحقيق تزايد منتظم عبر فترات طويلة .
٨) زيادة متوسط إنتاجية الفرد .
٩) تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٠) الإطار الاجتماعي السياسي [١٢].

وبذلك فان مفهوم التنمية المستدامة ليس له معنى واحد او تعريف محدد ، فهنالك طرق بديلة تعامل بها المفكرون مع المصطلح بكونها:

- حالة التنمية المستدامة حالة لا يتناقص فيها المنفعة عبر الزمن .
- اعتبرت حالة تدار فيها الموارد بحيث تحافظ على فرص الانتاج للمستقبل .
- تعرف ايضا بكونها حالة يحقق فيها الحد الادنى من الشروط لاستقراريه النظام البيئي ورجوعيته[١٣].

ثانيا: تطور مفهوم التنمية المستدامة في الفكر السياسيمرَّ الفكر التنموي بتحولات عديدة تخللتها ايجابيات وسلبيات، طرحت هذه التحولات مفاهيمها الخاصة بها، فشهد عقد التسعينيات اتساعاً في مجالات العمل التي طرقتها الأمم المتحدة، عكس رأي السياسيين والمحللين المثاليين الذين يبالغون في جهود الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة، فهناك رأي يخالف الرأي الأول وهو رأي السياسيين والمحللين الواقعيين الذين يرون ان المنظمة الدولية ليست فاعلة على الإطلاق وأنها مرآة عاكسة لطبيعة العلاقات بين أعضائها.[١٤] بينما اعتبرت منظمة اليونسكو unesco ان كل جيل يجب ان يتمتع بالموارد الطبيعة ويحافظ عليها من التلوث البيئي [١٥]ان مفهوم التنمية المعاصر هو ثمرة تصورات إنسانية وأيديولوجيات متباينة لمجتمعات مختلفة. وان هذا التحول في اهتمام الفكر التنموي العالمي وبلورة مفاهيم ومؤشرات ومقاييس له لم يكن الا محاولة لإيجاد برنامج عمل يتلاءم ليس مع ظروف بلدان العالم الثالث فحسب، بل مع ظروف البلدان كافة، وقادراً على كشف عناصرالاختلال والتوازن على الصعيد العالمي مثلما يكشف عن اختلال عناصر التنمية في داخل هذه البلدان. كذلك فان جهود المجتمع الدولي متمثلة بالمنظمات المعنية بالتنمية جاءت لكي تبحث عن تلك الروافد الفكرية و(الأيديولوجية) علّها تغني نواقص الفكر التنموي الغربي (الليبرالي أو الماركسي) في مجال تطبيقاته على بلدان العالم الثالث. [١٦] كما تعني التنمية التحول ولاسيما الدول الصناعية الى تكنولوجيا انظف واكفأ واستعمال التكنولوجيا للحد من تدفق النفايات والتلوث ،اما في البلدان النامية فان النفايات المتدفقة لا تخضع لرقابة الى حد كبير ومع هذا فأن التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج الدول الصناعية [١٧]. ولفهم التنمية المستدامة وتطور مفهومها الفكري لابد لنا من دراسة اهم المراحل الفكرية التي مرت بها ومن اهمها:

١- مفهوم التنمية في الفكر الإسلامي :اسهم الفكرية الإسلامية في تشكيل إطار مرجعي للفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وعلاقة ذلك بمفهوم التنمية المعاصر، ويتخذ من التصورات الاجتهادية بمعناها الواسع أساسا في التنظير لمفهوم التنمية في الفكر الإسلامي.[١٨] وبما ان الرأي الاجتهادي في الفقه الإسلامي يتوجب ان يستند إلى نصوص صحيحة ومعرفة دقيقة بلغة تلك النصوص وبأساليبها في التعبير، التي وردت فيها (أسباب النزول) وبالأهداف العامة التي ترمي الى تحقيقها (مقاصد الشرع) ،وإلى نصوص القرآن الكريم والسنّة واجتهاد الفقهاء، ولاسيما تلك النصوص التي تتبنى مفهوماً للإنسان ومعنى (النزعة الإنسانية*) التي سادت في عصر النهضة الأوروبية في القرن السادس والسابع عشر الميلادي وشكلت إحدى المرجعيات للفكر الليبرالي الغربي. وفي الاتجاه المقابل يلتقي كثيراً مع المفهوم الذي يتبناه الفكر العالمي المعاصر الذي حرصت الأمم المتحدة على أن تكون داعية له في وقتنا الحاضر. [١٩]ان ابرز النصوص هو قوله تعالى (ولَقَد كَرَّمنا بني آدم وحملناهُم في البّر والبحرِ ورزقناهم من الطَّيباتِ وفضَّلناهُم على كثيرٍ ممّن خلقنا تفضيلاً)[٢٠]. كذلك هناك أبعاد أخرى في مفهوم الإنسان في القرآن الكريم ، ابرزها استخلاف الله له في الأرض وتعليمه الأسماء كلها والتوبة عليه قوله تعالى:(ثم جَعَلناكم خلآئِف في الأرض من بعدِهِم لِننظُر كيف تعملُون).[٢١] اما في مجال حقوق الإنسان وواجباته التي تقتضيها تنميته في الفكر الإسلامي، فيوجب الأخير في إطار البحث عن الحقوق التوجه باتجاه الواجبات، فضلاً عن (حقوق الله) وهي توجب له من العبادة والطاعة، اللتين تحققان التوازن بين الحقوق وواجبات البشر[٢٢] ان المنظور الإسلامي للتنمية يمثل كل ما يحتاجه الفرد من الناحيتين المادية والروحية، فيحث على التعليم وحق الضمان الاجتماعي ، ويحث على العمل ومحاربة البطالة والسعي وراء الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية، ومنح الفرد حقوقه الشخصية كحق التملك و العمل والتعليم. ويدعو إلى السعي والاجتهاد واستخدام العقل وكل ما من شأنه تنمية البشر ، فالتنمية المنشودة في الفكر الإسلامي هي تنمية الإنسان بواسطة الإنسان،فاسهم في أثمار بعض خصائصه الإنسانية التي حجبت وراء صراع الإنسانية في الفكر الغربي ضد تكالب المال وهيمنة قيم السوق التي تعاملت مع الإنسان كوسيلة لإدامة التنمية وغضت النظر عما يمكنها ان تحققه من نمو متوازن يجني فوائده الجميع. ومن هنا جاءت مطالبة الحركات الإصلاحية(النقابية العمالية وغيرها) بعد خوضها مضمار ذلك الصراع بالرفاه الاجتماعي الذي يقترن بمتطلبات التنمية الاقتصادية في البلدان الغربية[٢٣].

٢. مفهوم التنمية في الفكر الغربي :لقد تبلور نسقان واضحان للفكر الغربي إزاء مفهوم التنمية نتج عنهما تطبيقات لنمطين من أنماط التنمية في العالم الثالث هما التنمية في الفكر الليبرالي والرأسمالي كأيديولوجية قد تم تكريسه في خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان Harry S. Truman[٢٤] الذي ألقاه في ٢٠كانون الثاني/١٩٤٩ حيث أيد فيه نشأة أيديولوجية التنمية عبر صياغة مثال مستلهم من تجربة تاريخية محددة

تقاس عليها وتقارن بها المجتمعات الأخرى، بحيث تصبح بالضرورة تجارب البلدان الصناعية الغربية نقطة الابتداء وخط النهاية لبلدان العالم الثالث التي لابد لها ان ترى أوضاعها الاقتصادية وتحلل ظروفها الاجتماعية وتدقق النظر في أحوالها الفكرية والثقافية من خلال مرجعية محددة هي المرجعية الغربية.[٢٥]ان الحديث عن الفكر الغربي التنموي في شقه الليبرالي . الرأسمالي ، يعني الحديث عن عملية الانتشار للنموذج الليبرالي التنموي، والتنمية السياسية ذات البعد الليبرالي (أو التحديث السياسي) وارتباطها بالتنمية الاقتصادية ذات الصبغة الرأسمالية وأولوية الأخيرة على ما أطلق عليه بـ(التنمية الاقتصادية . الاجتماعية أو الديمقراطية الاقتصادية) أو عن القصور في فهم التنمية الشاملة، كذلك عن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية. ومن أهم الأفكار التي شغلت حيزاً في تفكير بعض الكتّاب الغربيين. ان اللبنة الأولى لتلك الأفكار كانت قد تبلورت لدى ماكس فيبر بالألمانية *Max Weber* [٢٦] في تفسيره لعوامل ظهور المجتمع الصناعي، اطلق علية بالتنظيم العقلاني للنشاط التجاري اي(روح الرأسمالية وقيم البروتستانتية في (الاعتقاد الكالفني*) نتج عنه تقديس لحافز الربح الذي خلق قيمة جديدة للعمل مثلت العامل الحاسم لتكوين مشاريع رأسمالية كبرى.[٢٧] حاول عدد من العلماء التقليديين وضع تصورات لنظرية شاملة لما سمي في حينه بـ(التحديث*) تهدف الى بناء نموذج مثالي يستخدم كمعيار لقياس درجة التنمية في المجتمعات ويركز على العملية السياسية لتحقيق التنمية. وربط بعض الباحثين الامريكيين عملية التنمية في العالم الثالث بالنموذج الغربي الليبرالي . الرأسمالي ، حيث سادة مبدأ (دعه يعمل دعه يمر)، والليبرالية السياسية التي تجسدها التعددية، ومبدأ الفصل بين السلطات، والجماعات الوسيطة المنظمة، وتداول السلطة. ومن هنا فان معيار الإنجاز لعملية التنمية السياسية تتعلق بدرجة كبيرة بمدى تحقيقها لهذه الأهداف.[٢٨] ان الفكر التنموي الليبرالي الرأسمالي كان له اثره على الخط التنموي للأمم المتحدة منذ نشأتها ومن ثم ارتباطها بالمؤسسات الاقتصادية الرأسمالية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي)، وانتهاءً بتبني المنظمة بعض مفردات هذا الفكر في المجالات الوظيفية وصولاً إلى طرح مفهومها الخاص للتنمية الذي جعل الديمقراطية شرطاً لازماً للتنمية. انعكس الاهتمام التنموي للأمم المتحدة خلال الخمسينيات على معالجة قضايا التخلف، والتركيز على الرفاه الاجتماعي لكي ينقل بعد ذلك مركز الثقل إلى التعليم والتدريب خلال الستينيات، ومن ثم التركيز خلال السبعينيات على تخفيف وطأة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر.[٢٩] ان الدراسات الماركسية التي تناولت قضايا التنمية والتخلف، امتازت بالتنوع حيث انطلقت نظريات الإمبريالية و التبعية من رؤية الاقتصاد السياسي للتخلف. كذلك يولي الاتجاه الماركسي في التنمية اهتماماً كبيرا للتأثير المتبادل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية للنمو، حيث ان التطورات السياسية والحقوقية والفلسفية والدينية والأدبية والفنية وغيرها تستند على أساس التطور الاقتصادي .[٣٠] وهو اتجاه يحاول جعل المساواة الحياتية والمادية في الموارد (الحق في الحياة والمسكن والعمل وتوفير الخدمات الاجتماعية) تسمو على المساواة الروحية كحرية الفكر والتعبير والمشاركة وتداول السلطة).[٣١] وبناء على ذلك ظهر مفهوم ما يسمى بـ(الديمقراطية الاقتصادية) التي تقوم على سيطرة الفلاح و(البروليتاري الصناعي) مع ضبط وسائل الإنتاج واعادة توزيع الثروة والربط بين مفهوم التقدم وقضايا التحرر الاقتصادي السياسي من السيطرة أو الاستغلال الفردي الناجم عن الملكية الخاصة والمنافسة الاقتصادية وما يترتب عليها من استغلال اجتماعي. لذلك يطرح هذا الاتجاه فكرة الملكية الجماعية فضلاً عن إعلاء سلطة الدولة وتركيز السلطة والتخطيط.[٣٢] هذه الأفكار كان لها صداها خلال الستينيات القرن الماضي، حيث عمل كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة على تأكيد الحاجة الى توحيد الجهود لوضع مخطط اقتصادي واجتماعي وصولا الى تنمية متوازنة ومتواصلة. وقد بلغت جهود الجمعية العامة إلى ذروتها خلال هذا العقد بإصدار إعلان الأمم المتحدة للتقدم الاقتصادي والتنمية عام ١٩٦٩.[٣٣] حيث كان المؤمل من هذا الاتجاه ان نتائج التنمية ستسري من أعلى إلى اسفل من خلال توسع قاعدة العمالة الصناعية وتزايد النشاط الاقتصادي. ولكن لا بد من الإقرار أن هذه القاعدة لم تعمل في بلدان العالم الثالث، حيث سادت الدولة التسلطية ذات البيروقراطية الانتهازية والطفيلية الضخمةوبعد موجة الاستقلال في بلدان العالم الثالث خف التوجه للاتجاه الماركسي لتحقيق التنمية بشكل تدريجي،. فلم يكن هذا التأثير يسري على تلك البلدان فحسب، وانما على التوجه التنموي العام للأمم المتحدة الأمر الذي انعكس في إقرار عهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية عام (١٩٧٤) أي قبل عامين من إقرار عهد الحقوق السياسية والمدنية(١٩٧٦). هذا التخفيف في الانجذاب سببه تأثيرات الصراع الدولي وانعكاساته على بلدان العالم الثالث من جهة، وللنتائج المتواضعة التي حققتها البلدان التي أخذت بهذا الاتجاه من جهة أخرى. فالهياكل والآليات التي عرفها هذه الاتجاه لاسيما في البلدان الاشتراكية لم تخدم القيم الإنسانية الا في مجال محدود وهو محاولته توفير العدالة النسبية في توزيع الموارد. الأمر الذي دفع هذه البلدان الى تكوين رؤية خاصة لها في مجال تحقيق التنمية بعد ان فقدت الثقة في الفكر التنموي الغربي الذي عجز عن معالجة مشكلة الفقر بسبب سوء تقديره في عزل هذا الفقر عن العمق التاريخي الممتد خلفه من جهة، ومن جهة أخرى الإفراط في التبسيط في وصف علاج التنمية.[٣٤]

٣- **التنمية في فكر العالم الثالث** :ساد اتجاه تنموي يتبنى رؤية جديدة في التنمية، حيث عزى فشل النموذج الغربي بشقيه في تنمية بلدان العالم الثالث الى التباين الزماني والمكاني بين النظريات الغربية المسيطرة وواقع ظروف بلدان العالم الثالث، وان النظريات الغربية التي استندت عليه قد طورّت لتحقيق تبعية المجتمعات التي ترزح تحت وطأة الفقر بسبب اختلال معايير التوازن الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا انطلق المفكرون وقادة بعض بلدان العالم الثالث إلى البحث عن نموذج مستقل لعملية التنمية، يكسر طوق التبعية الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويلقي عبء التنمية على عاتق المجتمع نفسه عن طريق دراسة ما يمكن ان يتعلمه هذا المجتمع من تاريخه وثقافته.[٣٥]

ظهرت مساهمات فكرية تنموية في أمريكا اللاتينية عرفت بمفهوم(مدرسة التبعية*)، التي نادت بعدم الارتباط مع العالم الرأسمالي وتفسير معنى التخلف. حيث عد رواد هذه المدرسة التنمية والتخلف جزأين من نظام عالمي واحد يكرّس هيمنة العالم الرأسمالي) ، فطالب رواد مدرسة التبعية الجمعية العامة بإقامة نظام اقتصادي يحسن شروط الارتباط مع العالم الرأسمالي والمؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي). وهنا حاولت الجمعية العامة ،خلال عقدها الثاني، ان تتخذ خطوات أكثر تقدماً نحو دمج رؤى دول العالم في منهج موحد للتنمية حيث خصصت عام (١٩٧٤) جلسة جرى خلالها مناقشة الأعضاء قضايا النظام الاقتصادي الدولي الجديد.[٣٦] وعليه فان هذا الاتجاه يرى ان التنمية المستقلة (كعملية حضارية) هي عملية تنبعث من داخل الأمة. وان النهضة الحضارية هي "**الاعتماد على النفس وتعبئة الإمكانات والطاقات والقوى الوطنية كافة**".[٣٧] وبهذا فان التجارب المستنسخة في دول العالم الثالث تُعَّد مسخا لشخصيتها القومية وتراثها بسبب ما تفرزه هذه التجارب من تبعية لحضارة المجتمعات المتقدمة صناعياً، وبالتالي ضياع الهوية..[٣٨]واجهت مدرسة التبعيَّة ونموذجها المطروح للتطبيق انتقادات، لاسيما في نهاية عقد السبعينيات بعد شيوع الاتجاه المقابل الاندماج مع العالم الرأسمالي. الأمر الذي جعلها أمام تساؤل حول مصداقية أطروحة استمرار اعتبار التبعيَّة عاملاً معطلاً للتنمية الحقيقية، في ظل الأطروحات التي تشدد على الاعتماد المتبادل، لاسيما بعد ان طوّر الغرب إسهام المؤسسات الرأسمالية* الضخمة في إطار النظام الاقتصادي العالمي،.[٣٩] وبعد ان نجحت الرأسمالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ان تصور تفوقها ، أي تفوق الليبرالية على الشيوعية. لذلك حاولت ان تقنع دول العالم بان تجعل الليبرالية الغربية (بشقها الأمريكي) اخر ما يمكن ان يصل إليه العقل البشري من إبداع، إذ ستتحول إليها لا محالة المجتمعات الاخرى التي تبتغي تحقيق التنمية. [٤٠] ان هذا التوجه ترك أثره على الخط التنموي لبلدان العالم الثالث وتزامن هذا مع ما تبنته بعض أنشطة وأجهزة الأمم المتحدة المشوبة بتأثرها بالفعل السياسي فبدأت تدعو بلدان العالم الثالث إلى نموذج تنموي ، يقوم على الديمقراطية الغربية والعملية السياسية، ويدعو إلى اقتصاد السوق مع أهمية دور الدولة التنموي، ويعظم من دور القطاع الاقتصاد الخاص في الإدارة. وقد واكب ذلك تعاظم قوة النظام الرأسمالي واتساع مدى عمل آلياته.[٤١]بادر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين منتصف الثمانينات ومطلع التسعينيات ، الى إعادة التركيز على محورية الجانب البشري في التنمية، حيث بات مفهوما مركبا (ذا بعدين زماني ومكاني) يحتوي على (ديناميكية) يُرتسم مداها من خلال الواقع الإنساني، حيث يستهدف تعزيز وتوظيف القدرات البشرية على نحو يؤدي إلى توسيع خيارات الناس[٤٢] . وبذلك أعيد التوازن إلى طرفي المقولة الداعية الى ان الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها ، وبعد ان تبلورت فكرة الإصدار في اجتماع (الشمال والجنوب) وبالتعاون مع (UNDP) في الحلقة الدراسية للمائدة المستديرة، التي عقدت في عمان خلال شهر أيلول من عام (١٩٨٨).[٤٣] وقد وضع تقرير عام (١٩٩٠) تعريفاً للتنمية بانها :"**عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام المرء، واهم هذه الخيارات المتشعبة هي ان يحيا الناس حياة طويلة وخالية من المشاكل وأن يتعلموا، وبوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشة كريمة. ومن الخيارات الأخرى الحرية السياسية ، وحقوق الإنسان المقررة، واحترام الإنسان لذاته**".[٤٤]يتضح من تتبعنا لمسيرة مفهوم التنمية ومضمونها تطور بتطور الفكر السياسي السائد، الذي شكل محدداً رئيسا لاهتمام الأمم المتحدة التنموي الذي حاول جاهداً منذ انطلاقته الأولى ان ينتزع لنفسه هامشاً من الاستقلالية عن ذلك التحديد الذي تمثل بـ(الصراع الأيديولوجي). واعتمدت الأمم المتحدة في (٤/كانون الأول من عام ١٩٨٦) (إعلان الحق في التنمية) الذي عرف التنمية بأنها :"**عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف تحقيق التحسين المستمر لرفاهية كل السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة إلى التنمية من خلال التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها**".[٤٥]

ثالثاً. اهتمامات الأمم المتحدة التنموية :كرست الأمم المتحدة نفسها لمعالجة مواطن الضعف والاختلال في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وإيجاد فرص ملاحقة حركة التغيير،[٤٦] لاسيما بعد ان شهدت العلاقات الدولية في عهدها الجديد تغيرات تختلف عمّا ساد بعد مؤتمر تأسيسها عام (١٩٤٥ ويعرضها لرياح التغيير . ان عملية التغيير تعرف بعملية (الإصلاح Reform) التي يمكن ان تحدد استمرارية المنظمة وترسم مستقبلها في مجريات الأحداث[٤٧].ازدادت أهمية تطوير آليات الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية بعد انتهاء الحرب الباردة لما قدمته الظروف

الناتجة عنها من حاجة ملحة حول توجه الاهتمام بقضايا ومشكلات التنمية على الصعيد العالمي، لا سيما ان الثروة الصناعية في حقول "الميكرو اليكترونيك" والمعلوماتية الهندسية الوراثية، والاتصالات التي شهدها العالم، قد دعمت من الاعتماد المتبادل والتداخل بين الاقتصادات المحلية والوطنية والنظام الاقتصادي العالمي. وعمقت التنافس على الصعيد العالمي ودمج الأسواق. لذا تختلف بلدان العالم فيما بينها بشأن مركز اهتمامها لإجراء الإصلاحات ، فقد شكل هدف إيجاد نظام اقتصادي عالمي تعاوني وتحسين آليات الأمم المتحدة التنموية مركز اهتمام بلدان العالم الثالث لما يحقق لها من إمكانية التخلص من الديون والتخلف والتبعية والفقر والمجاعة، لذلك تحاول إيجاد أسس جديدة للأعمال الاقتصادية والاجتماعية تنشط وتفعل آليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التنموية، وان اقتضى الأمر إعادة النظر بوظيفة المجلس واللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة، وتعديل ميثاق المنظمة. بينما نجد مركز اهتمام البلدان المتقدمة ينصب في إجراء التحسينات او التعديلات لقضايا السلم والأمن الدوليين لا بوصفها تشكل أولى مقاصد الميثاق، بل لتقديرها ان أي نزاع مسلح يقع بين كبرى هذه الدول كفيل بتدمير مكتسباتها المدنية والحضارية. لكن إزاء الإدراك العام بضرورة إجراء التعديل، واختلاف التركيز بين البلدان تجاه قضاياها تسود عملية (إحلال المفاهيم) التي تعكس واقع هذا الجدل، وضرورة الملاءمة مع طبيعة العلاقات الدولية القائمة والمستقبلية، فمثلا استعيض عن عبارات (حفظ السلم) و (نزع السلاح) و (تعزيز سلطات المنظمة) و(الدور الوظيفي تجاه المشكلات) ...الخ بمفاهيم أخرى كأن تكون (بناء السلم أو التعزيز التدريجي للسلم) و (البحث عن استراتيجية متكاملة) و (الأمم المتحدة الاقتصادية) و (وكالات التنمية الإقليمية) و (مجلس الأمن الاقتصادي) و(مجلس الأمن الاجتماعي)...الخ[٤٨]عانت أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية تضاؤل حجم مخصصاتها من الميزانية، إلى جانب التنافس فيما بينها للحصول على التمويل. وهو ما يصرفها عن أهدافها التنموية الاساسية. ذلك ما نجده واضحا في مكونات الأمانة العامة في بداية التسعينيات ، عندما أنشئت ثلاث إدارات تنسيقية تابعة لها وهي:[٤٩]. إدارة تنسيق السياسات والتنمية المتواصلة.. إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.. إدارة الدعم التنموي وخدمات الإدارة..[٥٠] إن التطورات الراهنة في النظام الدولي للأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أنشئت لحماية السلم والأمن الدوليين، إلا أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية سرعان ما استغرقت قدرا مهما من اهتمامات بالقضايا الأخرى وبالذات تلك التي تتعلق بالمسار العام للتطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الدولي. ويشدد محور الفرضية الاساسية الثانية على انه من غير الممكن أن تستقر العلاقات الدولية دون تنمية بلدان العالم الثالث. لذا فان جهود المنظمة الدولية التنموية لا يمكن أن تكون بمعزل عن تفاعل إيجابي مؤاتٍ بين الدول في النظام الدولي الذي يمكن ان يرتكز على إطار لإدارة رشيدة ومتماسكة، ولعلاقات دولية اقتصادية وسياسية تقوم على اسس ديمقراطية، يمكنه من أن يكفل السلام والاستقرار والرفاهية والكرامة الإنسانية في المجموعة ككل، ويدعم الجهود التي تبذلها بلدان العالم الثالث لاستئناف النمو وتحقيق التنمية المستدامة. كذلك، ينبغي في سياق، ذلك إجراء إصلاح جوهري للنظام الاقتصادي الدولي الذي انبثق بعد الحرب العالمية الثانية، وبمختلف أبعاده النقدية والمالية والتجارية، بما في ذلك انشاء آليات للطوارئ تكفل تدفق الموارد اللازمة لضمان استمرار الجهود التنموية نحو تنمية بشرية مستدامة.[٥١]بات معروفا ان عملية الإصلاح هي عملية مستمرة وليست حدثا طارئا ما دام هناك طموح للارتقاء بعمل المنظمة إلى الوجه الأمثل في مجالات تفاعلها بصورة عامة، ومجالات التنمية بصورة خاصة، وقد تختلف طبيعة هذه العملية سواء أ كانت على المستوى التنظيمي والإداري، أم الهيكلي السياسي أم الوظيفي. لذلك لا بد من التسليم بان هناك مشاريع كثيرة طُرِحت على أروقة المنظمة وهي ذات صلة بتحسين أو تنشيط فعالياتها بصورة عامة. ولكن من بينها ما يمكن ان يكون ذا أهمية لدراسة مستقبل العمل التنموي لدى الأمم المتحدة، فتناولت هذه المشاريع البحث فيما ينبغي ان يكون عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي ينهض بآليات العمل التنموي المستقبلي، بتقديم المجلس الاقتصادي والاجتماعي كنموذج لرؤية مستقبلية للأنشطة التنموية لما يمثله من مرتكز أساسي لعمل المنظومة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي بصورة عامة والجانب التنموي بصورة خاصة.[٥٢]وهنا يمكن الإشارة إلى بعض الأفكار المطروحة بشأن ما هيه المجالات التي ينبغي أن تنطلق منها الجهود لتطوير و تحسين أداء عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبعض منها ما يأتي:الفكرة الأولى : تتمحور حول إمكانية اعتبار المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهازا مستقلا وقائما بذاته، فالمعروف أن الوضع القانوني لهذا المجلس، وطبقا لأحكام الميثاق، يكشف بوضوح عن حقيقة كونه جهازا تابعا للجمعية العامة وما يسند ذلك ما يلي:

١. إن المجلس لا يقدم اكثر من إصدار توصيات سواء للدول أم للجمعية أم لأي من الوكالات المتخصصة وبعبارة أخرى انه لا يمتلك سلطات فعلية أو تنفيذية في كل ما يتعلق بالأمور الاقتصادية والاجتماعية (انظر المواد من ٥٨-٦٠) من ميثاق الأمم المتحدة.

٢. إن الميثاق قد أعطى الجمعية العامة مسؤولية تحقيق أهداف الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وان دور المجلس في هذا الصدد إنما يكون تحت اشراف الجمعية العامة وتوجيهها.الفكرة الثانية : يشير فحواها إلى أهمية توسيع نطاق العضوية بحيث تتاح الفرصة لمشاركة

دولية أوسع. ومن الجدير بالذكر أن للمجلس سوابقه في هذا الشأن، حيث زيد عدد أعضائه من(١٨) إلى (٢٧) ، ومن ثم إلى (٥٤) استجابة للظروف والأوضاع الدولية المتجددة التي تمثلت في زيادة عدد الأعضاء في الأمم المتحدة. وما يشمل هذا التوسع أيضا منح صفة المراقب للمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، من أجل أن تتاح الفرصة للمشاركة في صياغة الحلول المناسبة لهذه القضايا. كما يمكن للمجلس في هذا الخصوص أن يستفيد من خبرته في التعامل مع المنظمات غير الحكومية الدولية منها والوطنية على حدٍ سواء، وذلك بالنظر إلى الأدوار المهمة التي أضحت هذه المنظمات تضطلع بها في خدمة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي الفكرة الثالثة: كذلك تطرح في أروقة المناقشات فكرة إيجاد صيغة ملائمة للتعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جانب، وبين المنظمات والأجهزة الدولية الأخرى التي تضطلع بمهام مشابهة كالمنظمات الدولية المتخصصة، والمنظمات الاقتصادية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية[٥٣] .كذلك تقدم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث The **United Nations Institute** for **Training** and **Research** يعرف باسم يونيتار نسبة إلى الاختصار بالإنجليزية (UNITAR) [٥٤] باقتراحات ثلاثة وهي:

١. إدراج المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضمن الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة.

٢. فتح العضوية لكل عضو من أعضاء الأمم المتحدة.

٣. إعطاء المجلس دورا محدودا وواضحا كأن يكون التركيز على التنسيق مع أجهزة أخرى للأمم المتحدة[٥٥].

أما الانتقادات الموجهة إلى الحلول المقترحة فهي:

١. لا يجوز إلغاء أي من أجهزة الأمم المتحدة إلا بتعديل الميثاق، وتعديل الميثاق. يتطلب، كما ذكرنا سابقا، موافقة ثلثي الأعضاء في المنظمة على أن يكون من بينهم الدول الدائمة العضوية.

٢. فتح العضوية لكل أعضاء الأمم المتحدة تترتب عليه ازدواجية مع أعمال الجمعية العامة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية. وهذا الأمر يتطلب أيضا تعديل الميثاق.

٣. التركيز على التنسيق مع الأجهزة الأخرى يؤدي إلى ازدواجية مع عمل اللجنة غير الحكومية للبرامج والتنسيق التي تهتم بمسألة التنسيق مع الأمم المتحدة. وهناك لجنة التنسيق والإدارة المكونة من رؤساء الوكالات المتخصصة، وينصب اهتمامها على التنسيق بين إدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة [٥٦].كذلك هناك من يقدم اقتراحاً مكملاً للإصلاح البنيوي المذكور سالفا، يقضي بأن يحل محل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجلسان يتسمان بالتخصيص والتركيز، هما؛ مجلس الأمن الاقتصادي، ومجلس الأمن الاجتماعي. وينظم المجلسان على غرار مجلس الأمن ولكن من دون حق الفيتو، ويسمح المجلسان للمنظمات الدولية والإقليمية بتقديم ما تراه مناسبا إليهما، والمشاركة في الجلسات على أساس ثابت. كذلك يوجب هذا المقترح على مجلس الأمن الاقتصادي أن يجمع بين الدول الغنية المتقدمة ودول الجنوب الكثيفة السكان التي تؤدي دورا مميزا في اقتصادات بلدان العالم الثالث، وان يكون بمثابة منتدى صغير يجمع بين أطراف متنوعة في السياسة العالمية. أما مجلس الأمن الاجتماعي فسيقوم بمهامه في المجال الاجتماعي بشكل موازٍ لتلك التي ينهض بها مجلس الأمن الاقتصادي. وسيكون أكبر مهام مجلس الأمن الاقتصادي إلى جانب تنسيق سياسات الأجهزة الاقتصادية ونشاطاتها كافة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات (بريتون وودز) ومنظمة التجارة العالمية، هو المتابعة الدقيقة للاتجاهات الاقتصادية في العالم، والتقويم الدائب لمدى سلامة الاقتصاد العالمي. كذلك من بين ما سيتم التركيز عليه هو توفير المبادئ التي تتم في ضوئها التنمية الثابتة المتوازنة، وإيجاد إجماع بصدد القضايا الاقتصادية، إذ سيسهم هذا برفد الأساس الفكري للفلسفة الإنمائية وراء إسهامات الأمم المتحدة الاقتصادية. كذلك سيكون المجلس بمثابة (نظام للإنذار المبكر)، يكتشف المشكلات الاقتصادية الحادة التي تنذر عادة ببدء نشوب صراعات، ومن ثم يعمل على إخطار مجلس الأمن بها حتى ينسقا معا سياساتهما لمواجهة تلك المشكلات. ان ما يتوجب على المجلسين المقترحين هو التفاعل لان القضايا التي يعالجانها يكمل بعضها بعضا، كما عليهما ان يؤازرا قضايا التنمية البشرية المستدامة.[٥٧]يقدم القانون الدولي مساهمة فعّالة في جوانب التنمية كافة، وذلك من خلال إيجاد إطار تعاوني إيجابي للتنسيق بين السياسات والجهود المتباينة، وتعزيز الأهداف ، وترسيخ المبادئ والمعايير، واقامة القواعد وأسس التفاوض على المعاهدات والاتفاقيات. ، وبعد ان يحدد القانون الدولي الحقوق والواجبات للعناصر الفعالة فيه، وشروط ذلك التعاون، يمكن لتلك الاتفاقات أن تيسر التفاعل والتبادل الدولي بإقامة إطار قانوني سياسي مشترك للعمل تستطيع الاتفاقات ان توفر آليات عملية ذات معنى للتنمية.[٥٨] أسهمت الأمم المتحدة باعتبارها أهم محفل للتعاون الدولي في توسيع نطاق التعاون المتعدد الأطراف وزيادة فعاليته، فأصدرت الجمعية العامة في عام (١٩٧٤) إعلان وبرنامج العمل لتأسيس نظام اقتصادي دولي جديد وتبنت عهد (الحقوق والواجبات الاقتصادية) بقرارها المرقم (٣٢٠١) (د.٢٩)، في (١٢/كانون الثاني/١٩٧٤)، كما أصدرت إعلان

(الحق في التنمية) عام (١٩٨٦)، وهناك قرار الجمعية العامة في عام (١٩٩٢) المرقم (A/REDS/47/181) بشأن (خطة للتنمية)، وتبنت أيضا الاستراتيجية الإنمائية لعقود متواترة للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا خلال التسعينيات، وبرنامج العمل في التسعينيات لصالح البلدان الأقل نموا ، وهنا يمكن ذكر جدول أعمال القرن (٢١) المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام (١٩٩٢) [٥٩].

ومما تقدم يمكن ان نوضح بإيجاز ان الاتفاقات والمعاهدات المتعددة الأطراف تقدم الآليات المناسبة لتنسيق السياسات والاستراتيجيات الإنمائية للدول، والقانون الدولي يمكن ان يوفر الإطار التعاوني الذي يسوده توافق الآراء وتقريب وجهات النظر وصولا الى وضع معايير ومبادئ وقواعد ثابتة للعملية التنموية العالمية.

الخاتمة

قد تبين للدراسة ان تحليل جهود الأمم المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة يتركز في إطار طرح إشكالية المفاهيم والرؤية والنهج والمعايير القيمية المتفق عليها عالميا، وإيجاد اتفاقات متعددة الأطراف، وصيغ وقواعد يتفق على تحديدها أقطاب تلك الإشكالية (الأمم المتحدة، والعالم المتقدم، والعالم الثالث) ويتجاوز هذا كله محددات الجهود التنموية على مستوى أقطابه الثلاثة. وعلى الرغم من ان إيجاد الاتفاقات والصيغ والمعايير الجماعية هو أمر ليس بيسير، غير ان ذلك لم يعد مستحيلاً في سياق تطور حاجات المجتمع الدولي وما شهده من ثورة معرفية وتقانيه قربت المساحات الجغرافية وزادت من الفجوات بين الدول، وعقدت هموم الدول وفاقمت من حدة المشكلات العالمية البيئية والفقر والمجاعات وبالتالي ازدياد درجة الخوف والرعب على مستقبل شعوب المعمورة، الأمر الذي قد يفضي إلى توحدها ودفعها نحو الاتفاق على تفعيل إسهامات المنظمة الدولية في المجالات كافة بما يتناسب وحجم التحديات المعاصرة. ومن هنا توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- لم يكن مفهوم التنمية يتمتع بميزة الثبات والتحديد منذ ان نشأت فرضتها الحاجة إلى فهم مقتضيات التقدم و التطور لبلدان عانت وتعاني اليوم من حاجة ملحة إلى إيجاد نظرية تحدد على الأقل النهج الصحيح الذي يقودها ومن هنا جاءت الانتقالات الادراكية بمفهوم التنمية عبر تعدي الرؤية الاقتصادية المقتصرة على محددات النمو الاقتصادي كمعايير لقياسها، إلى رؤية واسعة تشمل الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واصبح الإنسان، وفقا لهذا المفهوم، وسيلة وغاية تنموية، الأمر الذي أعطى مفهوم التنمية بعدا إنسانيا. وهذا ما يعبر عنه الآن في أروقة الأمم المتحدة بالتنمية البشرية المستدامة الذي جاء نتيجة ثمرة الأيديولوجيات المختلفة وملتقى لتصورات الإنسان في مجتمعات وتجارب مختلفة، والإسهامات الجدية لإعلان (الحق في التنمية) عام (١٩٨٦) الذي الحق بمجموعة أنشطة ومؤتمرات قمم عالمية انعقدت منذ بواكير التسعينيات، لكي تولي قضايا التنمية اهتماما خاصا وأكثر شموليةً، لا سيما بعد ان وجد إدراك تضامني بين الدول والأمم المتحدة بان مفهوم التنمية هو مفهوم شامل يرمي إلى محاربة الفقر، وتعزيز كرامة الإنسان وحقوقه في الحصول على مستوى معيشي لائق، وتوفير الفرص المتكافئة، والعيش في بيئة صحية خالية من التلوث، وممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية والثقافية من خلال هيئات حكومية قضائية وتشريعية وطنية منتخبة. اختلاف الخلفية والظروف التاريخية للمنظور الغربي إزاء التنمية عن نظيره في العالم الثالث. وقد ارتبط مفهوم التنمية بالنمو لما كانت تتضمنه الظروف من حاجة إلى تحقيق المزيد من الإنتاج السلعي بصورة خاصة. وهو مسار لا يمكن مقارنته لان الدول الغربية كانت رائدة فيه، لذا ترسم معالم المفهوم كما تفرضه مصالحها وأهدافها. وبالمقابل فان اتساع مفهوم التنمية المعاصرة اقتضته الظروف المعاصرة للمفهوم بسبب زيادة إسهام المنظمة الدولية في المجال التنموي والطبيعة المقارنة للمنظور، فتجاوز الأبعاد الاقتصادية إلى الاجتماعية والبيئية والإنسانية والسياسية (قضايا الديمقراطية والشفافية في الحكم وحقوق الإنسان).قدمت الأمم المتحدة معنى لمفهوم التنمية المعاصرة يقترب إلى حد ما من المعادلة والتوازن. ويبتعد نسبيا عن التغليب الانحيازي إلى هذا المنظور أو ذاك. فهو أوسع بكثير من النظريات التقليدية ذات الصلة بنماذج النمو الاقتصادي، فيتعامل مع الإنسان باعتبارها وسيلة وغاية تنموية، أي يجمع بين الوسيلة والغاية، ويعمل على بلورة طاقات الإنسان وتوظيفها. تتبنى الدراسة مفهوم "التنمية البشرية المستدامة"، الذي تقدمه الأمم المتحدة كمفهوم بديلا عن المفاهيم الأخرى، حيث تعده المنظور الجدير بالاعتبار وضرورة ان تتبناه بلدان العالم الثالث ليتسنى لها أن تتقدم في محاور الحياة كافة. توصلت الدراسة إلى ان مسيرة الاهتمام التنموي للأمم المتحدة عبر العقود التي مضت من القرن الماضي انتقلت من مرحلة إلى أخرى؛ فركزت خلال الخمسينيات على مسائل الرفاه الاجتماعي والمساعدات الفنية ومشكلات التمويل. وفي الستينيات تم تركيز العمل الدولي وفقا لبرنامج محدد ومنهج موحد للتدابير الاجتماعية والاقتصادية. وفي السبعينيات كان التأكيد على تخفيف وطأة الفقر وترسيخ العدالة الاجتماعية والكفاية الإنتاجية وتوفير الحاجات الأساسية، والتأكيد على أهمية تضييق الفجوة الاقتصادية بين الدول، وتقوية اقتصادات بلدان العالم الثالث، وتحسين شروط التجارة العالمية ضمن نظام اقتصادي جديد عادل ومتكافئ. بينما وصفت الثمانينيات بانه عقد ضياع التنمية نتيجة للأوضاع الدولية التي أخلت بأهداف التنمية ومهام الأمم المتحدة. أما عقد التسعينيات فهو عقد كان فيه الميل واضحاً لتوجهات السوق، والأولوية المتزايدة لسياسات تطبيق وصفات برامج التكيف الهيكلي، وتطوير الأطر المؤسسية للدول، وتحسين أوضاع المرأة وحماية البيئة. أما السنون الماضية للقرن الحالي فهي سنون لا تختلف في تأكيداتها عمّا تم التأكيد عليه في الماضي، ولم تؤشر ما لم يؤشر عليه سابقاً. فهي امتداد طبيعي لمجهودات السنين السابقة ان لم تكن سنين مراجعة وتقويم للوضع البشري، محاولة تحقيق انجاز متوازن على مستوى المفهوم.

الهوامش و المصادر

[١] – الفحل، عباس مفرج ،التنمية المستدامة ابعادها قياسها خصائصها مقوماتها ومعوقاتها ،مجلة دراسات البصرة ،ملحق العدد ٤٨ السنة الثامنة عشرة /جزيران / ٢٠٢٣ ، ص ١٦٠

[٢] – شلاش، آمال ، التنمية البشرية المستدامة المنظور العام ومنظور الخصوصية ، في ؛ د. عماد عبد اللطيف سالم (محرراً) ، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها بيت الحكمة في (شباط /٢٠٠٠) ، (بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠١) ، ص٢٢-٢٣ .

٣ – للمزيد انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، (نيويورك، منشورات الأمم المتحدة،٢٠٠٠).

[٤] – للمزيد انظر :عبد الله ، إسماعيل صبري ، "التنمية المستقلة ؛ محاولة لتحديد مفهوم مُجهَّل،" في ، نادر الفرجاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي؛ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦) ص٢٦-٢٧.

٥– ماركس،كارل ، اصل رأس المال ، (موسكو، دار التقدم، ١٩٧٠).

٦ – حسين ،عادل ، التنمية العربية الواقع الراهن، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤)، ص٤٤-٤٥.

[٧] – الفحل، المصدر السابق، ص ص ١٦٠-١٦١.

8- Joseph A.Schumpter, Theory of Economic Development, Translation by R.OPIC, (New York, Oxford University press, 1961) p. p.45-65.

9 -United Nations , Economic Development in selected Countries :Plans Programs & Agencies (New York , UN , 1947) P.15.

١٠ – هادي ، رياض عزيز ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، (بغداد . جامعة بغداد ، ١٩٨٩) ، ص٧٠ .

١١ – الأمم المتحدة ،إعلان الحق في التنمية الصادر في ٤/كانون الأول/ ١٩٨٦ عن الجمعية العامة بموجب قرارها (128/41).

١٢ – هادي، المصدر السابق، ص٧٠ – ٧٣.

١٣ – محمد ، عبد الله حسون واخرون ،التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد ، العدد السابع والستون ،مجلة ديالى ٢٠١٥ ، ص ٣٤٢.

[١٤] – أفندي، عطية حسين ، الأمم المتحدة وقضايا الجنوب، (القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٦)، ص٢٢.

١٥ – محمد ، عبد الله حسون واخرون ،المصدر السابق، ص ٣٤٢.

[١٦] – هادي، رياض عزيز ، العالم الثالث وحقوق الإنسان، (بغداد ، دار الشؤون الثقافية ، ٢٠٠٠) ، ص٢٩.

١٧ – محمد ، عبد الله حسون واخرون ،المصدر السابق، ص ٣٤٢.

١٨ – للمزيد انظر : الجابري ، محمد عابد ،"الروافد الفكرية العربية الإسلامية لمفهوم التنمية البشرية،" مجموعة باحثين ، التنمية البشرية في الوطن العربي ؛ بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة بجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥)، ص٤٣.٤٦.

* تركز النزعة الإنسانية على إعادة الاعتبار الى الفرد البشري بتحريره من الشعور بوزر (الخطيئة الأولى) خطيئة آدم عليه السلام الذي لم يعمل بأوامر ربه فأكل من شجرة في الجنة نهاه الله عن الأكل منها فكان عقابه طرده منها الى الأرض . في التصور المسيحي . وهو بهذا التحرير استطاع الإنسان ان يحرر (حياته الروحية) من سيطرة الكنيسة ويحرر (حياته المادية من سلطة الأمير).

١٩ – العاني ، تقي عبد سالم ،" التنمية البشرية من منظور إسلامي ،" في ؛ مجموعة باحثين، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، أعمال الندوة الفكرية المنعقدة في بيت الحكمة خلال ١١-١٤/شباط/٢٠٠٠ ، (بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٠)، ص ٣٧.

٢٠ – القرآن الكريم ،" سورة الإسراء،" الآية : ٧٠ .

٢١ –القرآن الكريم، " سورة يونس ،" الآية : ١٤.

٢٢– الجابري محمد عابد ، المصدر السابق ، ص٥٠-٦٦.

٢٣– الجابري ، المصدر نفسه ، ص٦٧.

٢٤- هاري ترومان 1884 -1972 : الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، تولى المنصب من 12 نيسان 1945 حتى 20 كانون الثاني 1953 ، شغل منصب نائب الرئيس الأمريكي لمدة ٨٢ يومًا ثم تولى الرئاسة خلفاً للرئيس فرانكلين روزفلت الذي توفي في المنصب، وكان عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية ميسوري(1935-1945) ، أشرف ترومان على إنهاء الحرب العالمية الثانية واستسلام كلٍ من ألمانيا النازية واليابان، كما أمر بإطلاق قنبلتي هيروشيما وناجازاكي في اب1945 ، وعمل على إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٤٩، كذلك بدأت في عهده الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كما ساهم في التدخل العسكري في الحرب الكورية عام ١٩٥٠.للمزيد انظر : *Binning ،William C. ؛Esterly ، Larry E. ؛Sracic ، Paul A. (1999). Encyclopedia of American Parties, Campaigns, and Elections. Westport, Conn.: Greenwood. ISBN:978-0-*

25-Wolfgang Sachs, "Introduction," In: Wolfgang Sach , ed, The Development Guide (London, NewJersey, Zed Books, LTD, 1992), p.2.

٢٦- **ماكسميليان كارل إميل فيبر** ١٨٦٤ -١٩٢٠: عالِمَ اجتماعٍ ومؤرخٌ ومحامٍ واقتصاديٌّ سياسي ألماني ويُعتبر من بينِ أهمّ المُنَظِّرين لتطوّر المجتمع الغربي الحديث .أثَّرت أفكاره بعمقٍ على النظرية الاجتماعية والبحثِ الاجتماعي، لم يُؤمن فيبر بما يُعرَفُ بالتفسيرات أُحادية السَّبب، واقترح بدلًا من ذلك أنّه لأيّ نتيجةٍ يُمكن أن تكون هناكَ أسبابٌ متعددة، عرف من بين المؤيدين لمناهضة الوضعيّة المنهجيّة، حيثُ دافعَ عن دراسة العمل الاجتماعي من خلال الأساليب التفسيرية) بدلًا من الأساليب التجريبية البحتة(، بناءً على فهمِ الغرض والمعاني التي يُعلِّقُها الأفراد على أفعالهم. كان هَمُّ فيبر الفكريّ الرئيسي هو فهمُ عمليّات العَقْلَنة والعَلْمَنة وما أعقب ذلك من إحساسٍ بخيبةِ الأمل. لقد صاغَ المؤرّخ الألماني أطروحةً تقولُ إنَّ مثل هذه العمليات ناتجةٌ عن طريقةٍ جديدةٍ للتفكير في العالَم، وترتبطُ بظهور الرأسمالية والحداثة.

اشتهرَ فيبر بأطروحته الأخرى التي تجمعُ بين علمِ الاجتماع الاقتصادي وعلمِ اجتماع الدين، مع التأكيدِ على أهميّة التأثيراتِ الثقافيّةِ المُضمَّنة في الدين بوصفها وسيلة لفهم نشأة الرأسمالية (على عكس الماديّة التاريخيّة لماركس .للمزيد انظر

:weber, Max. 1994 [1895]. Weber: Political Writings, edited by P. Lassman and R. Speirs. Cambridge Texts in the History of Political Thought. Cambridge: University of Cambridge Press. 978-0-521-39719-3).

* وهذا الاعتقاد أشاع فكرة تحديد الله المسبق المشمولين بالرحمة وباللعنة مما اثار القلق والخوف في المجتمع ، ودفع الناس الى العمل والكفاح أملا بالرحمة لاعتقادهم بان نجاح الإنسان في عمله يتصل بمباركة الله.

٢٧ - Max Weber , The Protestant Ethic & The Spirit of Capitalism , (London, Unwin University Books, 1971) .

* يرتبط التحديث كمفهوم(Modernization) بالحداثة (Modernism) وهي في المفهوم الغربي المرحلة التي تفصل الحضارة الغربية عن العصور الوسطى (Medieval) وما قبلها العصور القديمة (Antiquity). وقد ارتبط أسس مفهوم الحداثة وأركانه الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بالمكون المعياري لمفهوم التحديث.

28- Edward Shill, Political Development in New states, (The Haqu Moaton & Company, 1922), Rein Hard Bendex, Nation Building & Citizenship, (New York, John Wiley, INC, 1965), David Lerner, The Passing of Traditional Society (Newyork, free press of Glencoe, 1956).

٢٩ - للمزيد انظر القصيفي، جورج ، التنمية البشرية ؛ مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون،"في : التنمية البشرية في الوطن العربي ؛ بحوث الندوة التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولجنة (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥) ص٩٨.

٣٠ - شميليوف، ن . ب. ،التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، (تعريب) د. مطانيوس حبيب وشوكت يوسف، (دمشق، دار التقدم العربي،7١٩٧) ، ص٥٥.

٣١ - روبرت ،مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية ، (تعريب) محمد مصطفى غنيم ،(القاهرة، الدار الدولية والتوزيع، ١٩٩٨)،ص٧١-٧٢.

٣٢ - رمسيس، نادية ،" النظرية الغربية والتنمية العربية ،" في : عادل حسين وآخرون، التنمية العربية والواقع الراهن والمستقبل، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص١٧٢.

٣٣. أفندي ، المصدر السابق، ص٣١.

٣٤ – الصايغ ، يوسف ، التنمية العصيَّة من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص٣٧

٣٥ – فرجاني، المصدر السابق ، ص٨–٩.

* يمكن تقسيم هذه المدرسة الى ثلاثة اتجاهات الأولى ماركسية الأصيل او مذهبي والثاني يعبر عن الماركسية المحدثة او الجديدة، من ابرز كتابها: اندريه فرانك، وسمير أمين، زامانبويل، ولرستاين، بول سويزي، وهنري ماجدوف، أما الاتجاه الثالث البراغماتي الذي تغلب عليه النزعة الكلاسيكية المحدثة وابرز ممثليه راؤول برش وارثر لويس هانس سنجر وغونار وميردال.

٣٦-- عطية ، المصدر السابق، ص ٢١.

٣٧ – للمزيد انظر : انور ،عبد الملك، ، "تنمية أم نهضة حضارية ؟،" المستقبل العربي، العدد (٣)، (أيلول / ١٩٧٨)، ص٣٤–٣٦.

٣٨ – الصايغ، المصدر السابق، ص٢٥

٣٩ – عطية ،المصدر السابق ، ص١٧.

٤٠ – للمزيد انظر: فوكاياما فرانسيس ، نهاية التاريخ والرجل الأخير، تعريب، د. (حسن الشيخ)، (بيروت، دار العلوم العربي، ١٩٩٣).

٤١ – جواد و البطاوي ،. سعد ناجي وحسين علي ، " العولمة من وجهة نظر عالم ثالثية،" مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، العدد(٧)، (أيلول/ ٢٠٠١)، ص١١٩.

٤٢ – هادي ، رياض عزيز ، العالم الثالث اليوم؛ قضايا وتحديات، (بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٧) ،ص٦٥.

٤٣ – نادية حجاب ، كلمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في كتاب التنمية البشرية في الوطن العربي ، المصدر السابق ، ص٣٥.

٤٤ – للمزيد انظر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠(نيويورك، القاهرة، UNDP، ١٩٩٠)ص١٢.

٤٥ – الفقرة الثانية من لائحة إعلان الحق في التنمية.

[٤٦] – أفندي ، المصدر السابق، ص٣.

[٤٧] – الحديثي، ، المصدر السابق، ص٣١–٣٢.

[٤٨] – المصدر نفسه، ص٣٥–٣٨.

[٤٩] –. أفندي ، ،المصدر السابق، ص٥٢.

[٥٠] – انظر: غالي. بطرس ، التقرير السنوي عن أعمال المنظمة في عقدها الخمسين ١٩٩٦، المصدر السابق، ص٢٣٥–٣٣٩.

[٥١] – عبد العليم.، طه ، "دور الأمم المتحدة في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود في النظام الاقتصادي الدولي المتغير،" المصدر السابق ، ص٨٤.

[٥٢] – المسفر،محمد صالح، منظمة الأمم المتحدة؛ خلفيات النشأة والمبادئ، المصدر السابق، ص٣٤٥–٣٤٩.

[٥٣] –. الرشيدي ،احمد ، "حول ضرورة تصحيح علاقات التوازن فيما بين أجهزة الأمم المتحدة،" مجلة السياسة الدولية المصرية، العدد (١١٧)، (تموز/١٩٩٤)، ص٨٩.

٥٤– معهد الأمم المتحدة للتدريب هو ذراع تدريب مخصص لمنظومة الأمم المتحدة .يقدم اليونيتار أنشطة تدريب وتنمية قدرات لمساعدة البلدان النامية بشكل رئيسي مع ابداء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الجماعات والمجتمعات الأكثر ضعفا ، بما في ذلك في حالات الصراع.

[٥٥] – نقلا عن المسفر، المصدر السابق، ص٣٤٩.

[٥٦] – المصدر نفسه، ص٣٥٠.

[٥٧] – انظر: التقرير الختامي عن؛ "إصلاح نظام الأمم المتحدة؛ وجهة نظر من الوطن العربي،" في؛ كتاب: احمد الرشيدي وآخرون، الأمم المتحدة ضرورة الإصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية، المصدرالسابق، ص٣١٩–٣٢٢.

[٥٨] – غالي ، بطرس ، المصدر السابق، ص٥٧. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية لعام (١٩٩٧)، (نيويورك، جنيف، منشورات الأمم المتحدة،١٩٩٧).

[٥٨] – غالي ، بطرس ، المصدر السابق، ص٥٧، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية لعام (١٩٩٧)، (نيويورك، جنيف، منشورات الأمم المتحدة،١٩٩٧).

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

ميثاق منظمة الأمم المتحدة

الوثائق والقرارات

أ. الوثائق

. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٧ أ (د . ٣) المؤرخ (١٠/كانون الأول/ ١٩٤٨)

. الوثيقة المرقمة : (A/55/407).

٤: المصادر العربية :

– أفندي، عطية حسين ، الأمم المتحدة وقضايا الجنوب، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٦.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠(نيويورك، القاهرة، UNDP، ١٩٩٠).

- هادي ، رياض عزيز ، العالم الثالث اليوم؛ قضايا وتحديات، (بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٧). الجابري ، محمد عابد ،"الروافد الفكرية العربية الإسلامية لمفهوم التنمية البشرية،" في ؛ مجموعة باحثين ، التنمية البشرية في الوطن العربي ؛ بحوث الندوة الفكرية التي نظمتها الأمانة العامة بجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥)

- القصيفي، جورج ، التنمية البشرية ؛ مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون،"في : التنمية البشرية في الوطن العربي ؛ بحوث الندوة التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولجنة (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

- فوكاياما فرانسيس ، نهاية التاريخ والرجل الأخير، تعريب، د. (حسن الشيخ)، (بيروت، دار العلوم العربي، ١٩٩٣).

- الصايغ ، يوسف ، التنمية العصيَّة من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

- رمسيس، نادية ،" النظرية الغربية والتنمية العربية ،" عادل حسين وآخرون، التنمية العربية والواقع الراهن والمستقبل، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

- روبرت ،مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية ، (تعريب) محمد مصطفى غنيم ،(القاهرة، الدار الدولية والتوزيع، ١٩٩٨).

- العاني ، تقي عبد سالم ،" التنمية البشرية من منظور إسلامي ،" في ؛ مجموعة باحثين، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، أعمال الندوة الفكرية المنعقدة في بيت الحكمة خلال ١١-١٤/شباط/٢٠٠٠ ، (بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٠).

- هادي ، رياض عزيز ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، بغداد . جامعة بغداد ، ١٩٨٩).

- الأمم المتحدة ،إعلان الحق في التنمية الصادر في ٤/كانون الأول/ ١٩٨٦ عن الجمعية العامة بموجب قرارها (٤١/١٢٨).

- ماركس،كارل ، اصل رأس المال ، موسكو، دار التقدم، ١٩٧٠.

- حسين ،عادل ، التنمية العربية الواقع الراهن، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤.

- شلاش، آمال ، التنمية البشرية المستدامة المنظور العام ومنظور الخصوصية ،. عماد عبد اللطيف سالم (محرراً) ، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها بيت الحكمة في (شباط /٢٠٠٠).

- ٥: المجلات العربية والمعربة:

- عبد الله ، إسماعيل صبري ، "التنمية المستقلة ؛ محاولة لتحديد مفهوم مُجهَّل،"، نادر الفرجاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي؛ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦.

- الفحل، عباس مفرج ،التنمية المستدامة ابعادها قياسها خصائصها مقوماتها ومعوقاتها ،مجلة دراسات البصرة ،ملحق العدد ٤٨ السنة الثامنة عشرة /جزيران / ٢٠٢٣ ، ص

- جواد و البطاوي ،. سعد ناجي وحسين علي ، " العولمة من وجهة نظر عالم ثالثيه،" مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، العدد(٧)، (أيلول/ ٢٠٠١).

- انور ،عبد الملك، ، "تنمية أم نهضة حضارية ؟،" المستقبل العربي، العدد (٣)، (أيلول / ١٩٧٨).
- جواد و البطاوي ،. سعد ناجي وحسين علي ، " العولمة من وجهة نظر عالم ثالثية،" مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، العدد(٧)، (أيلول/ ٢٠٠١).
- محمد ، عبد الله حسون واخرون ،التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد ، العدد السابع والستون ،مجلة ديالى ،٢٠١٥.
-
الرشيدي ،احمد ، "حول ضرورة تصحيح علاقات التوازن فيما بين أجهزة الأمم المتحدة،" مجلة السياسة الدولية المصرية، العدد (١١٧)، (تموز/١٩٩٤)

٦ ـ المصادر الأجنبية:

Edward Shill, Political Development in New states, (The Haqu Moaton & Company, 1922), Rein Hard Bendex, Nation Building & Citizenship, (New York, John Wiley, INC, 1965) ,
David Lerner, The Passing of Traditional Society (Newyork, free press of Glencoe, 1956).
Wolfgang Sachs, "Introduction," In: Wolfgang Sach , ed, The Development Guide (London, NewJersey, Zed Books, LTD, 1992), p.2.
Weber, Max , The Protestant Ethic & The Spirit of Capitalism , (London, Unwin University Books, 1971) .
• Binning ،William C.؛ Esterly ،Larry E.؛ Sracic ،Paul A. (1999). Encyclopedia of American Parties, Campaigns, and Elections. Westport, Conn.: Greenwood. ISBN:978-0-8131-1755-3.)
weber, Max. 1994 [1895]. Weber: Political Writings, edited by P. Lassman and R. Speirs. Cambridge Texts in the History of Political Thought. Cambridge: University of Cambridge Press

- القصيفي، جورج ، التنمية البشرية ؛ مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون،"في : التنمية البشرية في الوطن العربي ؛ بحوث الندوة التي نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولجنة (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).
- فوكاياما فرانسيس ، نهاية التاريخ والرجل الأخير، تعريب، د. (حسن الشيخ)، (بيروت، دار العلوم العربي، ١٩٩٣).
- الصايغ ، يوسف ، التنمية العصيَّة من التبعية الى الاعتماد على النفس في الوطن العربي ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).
- رمسيس، نادية ،" النظرية الغربية والتنمية العربية ،" عادل حسين وآخرون، التنمية العربية والواقع الراهن والمستقبل، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).
- روبرت ،مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية ، (تعريب) محمد مصطفى غنيم ،(القاهرة، الدار الدولية والتوزيع، ١٩٩٨).
- العاني ، تقي عبد سالم ،" التنمية البشرية من منظور إسلامي ،" في ؛ مجموعة باحثين، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، أعمال الندوة الفكرية المنعقدة في بيت الحكمة خلال ١١-١٤/شباط/٢٠٠٠ ، (بغداد ، بيت الحكمة ، ٢٠٠٠).
- هادي ، رياض عزيز ، المشكلات السياسية في العالم الثالث ، بغداد . جامعة بغداد ، ١٩٨٩).
- الأمم المتحدة ،إعلان الحق في التنمية الصادر في ٤/كانون الأول/ ١٩٨٦ عن الجمعية العامة بموجب قرارها (٤١/١٢٨).
- ماركس،كارل ، اصل رأس المال ، موسكو، دار التقدم، ١٩٧٠.
- حسين ،عادل ، التنمية العربية الواقع الراهن، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤.
- شلاش، آمال ، التنمية البشرية المستدامة المنظور العام ومنظور الخصوصية ،. عماد عبد اللطيف سالم (محرراً) ، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها بيت الحكمة في (شباط /٢٠٠٠).

- **٥: المجلات العربية والمعربة:**

- عبد الله ، إسماعيل صبري ، "التنمية المستقلة ؛ محاولة لتحديد مفهوم مُجهَّل،"،. نادر الفرجاني وآخرون، التنمية المستقلة في الوطن العربي؛ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦.
- الفحل، عباس مفرج ،التنمية المستدامة ابعادها قياسها خصائصها مقوماتها ومعوقاتها ،مجلة دراسات البصرة ،ملحق العدد ٤٨ السنة الثامنة عشرة /جزيران / ٢٠٢٣ ، ص
- جواد و البطاوي ،. سعد ناجي وحسين علي ، " العولمة من وجهة نظر عالم ثالثيه،" مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، العدد(٧)، (أيلول/ ٢٠٠١).
- انور ،عبد الملك، ، "تنمية أم نهضة حضارية ؟،" المستقبل العربي، العدد (٣)، (أيلول / ١٩٧٨).

- جواد و البطاوي ،. سعد ناجي وحسين علي ، " العولمة من وجهة نظر عالم ثالثية،" مجلة قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، العدد(٧)، (أيلول/ ٢٠٠١).

- محمد ، عبد الله حسون واخرون ،التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد ، العدد السابع والستون ،مجلة ديالى ،٢٠١٥.

الرشيدي ،احمد ، "حول ضرورة تصحيح علاقات التوازن فيما بين أجهزة الأمم المتحدة،" مجلة السياسة الدولية المصرية، العدد (١١٧)، (تموز/١٩٩٤)

٦ ـ المصادر الأجنبية:

Edward Shill, Political Development in New states, (The Haqu Moaton & Company, 1922), Rein Hard Bendex, Nation Building & Citizenship, (New York, John Wiley, INC, 1965) ,

David Lerner, The Passing of Traditional Society (Newyork, free press of Glencoe, 1956).

Wolfgang Sachs, "Introduction," In: Wolfgang Sach , ed, The Development Guide (London, NewJersey, Zed Books, LTD, 1992), p.2.

Weber, Max , The Protestant Ethic & The Spirit of Capitalism , (London, Unwin University Books, 1971) .

- Binning ،William C.؛ Esterly ،Larry E.؛ Sracic ،Paul A. (1999). Encyclopedia of American Parties, Campaigns, and Elections. Westport, Conn.: Greenwood. ISBN:978-0-8131-1755-3.)

weber, Max. 1994 [1895]. Weber: Political Writings, edited by P. Lassman and R. Speirs. Cambridge Texts in the History of Political Thought. Cambridge: University of Cambridge Press